

مدخل تمهيدي: مفاهيم وأساسيات حول المحاسبة الوطنية

I. أهمية المحاسبة الوطنية:

ندرس المحاسبة الوطنية لأنها:

1. تسمح لنا بتفسير الماضي الاقتصادي وتحليل الوضعية الحالية لاقتصاد ما.
2. تمكن أصحاب القرار على المستوى الكلي من اتخاذ قرارات منسجمة ومتناسقة نتيجة الوسائل التي تتيحها من جداول وعلاقات بين مجتمعات اقتصادية مختلفة.
3. تمكن من مراقبة وتحليل الانحراف بين ما تم تنفيذه وما كان مقررا.
4. تمكن من معرفة الارتباط بين مختلف الممثلين الاقتصاديين وتخبونا عن هيكل ونمو الاقتصاد الوطني.

II. تعريف المحاسبة الوطنية:

تعتبر المحاسبة الوطنية أداة وطريقة محاسبية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الاقتصادية الخام بغية إعطاء صورة رقمية شاملة ومبسطة عن اقتصاد وطني ما خلال فترة زمنية معطاة عادة ما تكون سنة، كما أنها أداة أساسية في يد أصحاب السلطة والقائمين على السياسة الاقتصادية لاتخاذ القرار.

III. تاريخ وتطور المحاسبة الوطنية:

إذا نظر إليها على أنها نظام ملاحظة وتحليل اقتصادي كلي في إطار محاسبي دقيق ومتناسق نجد أنها حديثة النشأة لم تظهر إلا فيما بين الحربين العالميتين. أما إذا نظرنا إليها على أنها امتداد لأعمال الجرد الاقتصادي والأعمال حول الدخل الوطني نجد أنها تعود إلى القرن السابع عشر الميلادي ويمكن أن نذكر:

أ. التجاريون:

يمكن أن نجد الجذور الأولى للمحاسبة الوطنية عند التجاريين حيث قام وليام بيتي بأول تقدير معروف للدخل الإنجليزي سنة 1662، وفي نهاية القرن السابع عشر قدم *GREGORY KING* دراسة حول الدخل الوطني والإنفاق الوطني لإنجلترا وذلك لاحتياجات الحرب، كما قام أيضا بتقديرات مقارنة لنفس المجمعين بالنسبة لفرنسا وهولندا، أما فويان فقد اهتم في كتابه *LA DIXIME ROYALE 1707* بقياس دخل المملكة في فرنسا وهذا لاعتبارات ضريبية.

ب. الطبيعيون:

إليهم يعود الفضل في كونهم الأوائل الذين قاموا بتحليل العلاقات الاقتصادية بين الأعوان الاقتصادية على مستوى الوطن (على المستوى الكلي)، وأبرزهم فرانسوا كيني والذي عن طريق جدولته الاقتصادية يعتبر من قبل بعض الاقتصاديين أنه أبو المحاسبة الوطنية، في سنة 1791 قام لأفوازييه في كتابه حول "الثروة القطرية لمملكة فرنسا" بدراسة الزراعة الفرنسية في شكل حسابات سنوية.

ج. الليبرالية:

في القرن 19 كان التأثير الليبرالي المدعوم بالسلم الذي عرفه الغرب مركز الأعمال المتعلقة بالدخل الوطني. فمن الاقتصاد الكلي أصبحت طريقة العلوم الاقتصادية جزئية تحت ضغط النيوكلاسيك حيث أصبح

التحليل ينصب على السلوكيات الفردية (مستهلكين، منتجين...) وبعد ذلك يعمم في اتجاه المجمعات الوطنية (مثل الدخل الوطني، الإنفاق الوطني).

فإذا كانت هذه المجمعات الكبرى ضرورية لتدخل موجه للدولة في الاقتصاد، فالحاجة إلى معرفتها (أي المجمعات) أصبحت أقل إلحاحا لأنه حسب التيار الليبرالي فإن دور الدولة في الاقتصاد يجب أن يكون محدودا إلى أقل حد.

IV. أنظمة المحاسبة الوطنية

أ. نظام الأمم المتحدة (S.C.N)

تم وضعه سنة 1950 وروجع سنة 1970 هذا النظام الجديد تستمد منه معظم الدول الصناعية وكذلك السائرة في طريق النمو أنظمتها للمحاسبة الوطنية يستمد مفاهيمه من نظرية القيمة بالنسبة للمنفعة حيث يعتبر إنتاجا كل ما من شأنه خلق أو إضافة منفعة.

ب. نظام المحاسبة الوطنية حسب الناتج المادي: (S.C.P.M)

انطلاقا من أعمال ماركس حول الاقتصاد السياسي التي ظهرت في مؤلفه رأس المال (1867)، تم وضع محاسبة وطنية بشكل أسرع مما كان عليه الأمر في الدول الرأسمالية، والنظام المستخدم هو نظام المحاسبة للناتج المادي الذي تم وضعه في سنة 1965.

ج. نظام المحاسبة في الجزائر:

تعود الأعمال الأولى للمحاسبة الوطنية إلى ما قبل الاستقلال نحو 1958-1959 بمناسبة وضع مخطط قسنطينة والذي استخدم النظام الفرنسي القديم.

هذا النظام هو الذي تم استخدامه مع بعض التعديلات بعد الاستقلال إلى سنة 1977، وبعد ذلك ظهر نظام جديد هو (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية) الذي يتجاوب وينسجم بشكل أفضل مع حاجات الاقتصاد المخطط، هذا النظام يستمد بقوة من (S.C.N) (1970) وأيضا من (S.C.P.M)

إن إدخال هذا النظام الجديد رافقه على مستوى محاسبة المؤسسات وضع المخطط المحاسبي الوطني الجديد المنسجم بشكل أفضل من الواقع الاقتصادي الجزائري من المخطط القديم الموروث عن العهد الاستعماري. أحدث المخطط الوطني المحاسبي توافقا كبيرا في تسجيل المعطيات على المستوى الوطني مع مثيلاتها على مستوى الوحدات الاقتصادية.

وأخيرا فإن (S.C.E.A) تزامن أيضا بتحسين وإثراء الإعلام الإحصائي الذي أوكل لمدة طويلة إلى المديرية العامة للإحصائيات في وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية لوضع الحسابات الوطنية، ومنذ سنة 1985 أصبحت من اختصاص الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

V. التقويم بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة:

إن الأسعار غير ثابتة عبر الزمن بينما من أهم استخدامات المحاسبة الوطنية دراسة نمو الوحدات الاقتصادية عبر الزمن وهذا ما يفترض عدم تغير الأسعار.

من الناحية العملية في المحاسبة الوطنية نلجأ إلى تقويم الوحدات الاقتصادية حسب الأسعار الجارية خلال الفترة المعتبرة، إلا أنه للمقارنة الصحيحة لمستويات نفس الوحدات الاقتصادية في سنوات مختلفة يجب أن نأخذ في الحسبان تأثير تغيرات الأسعار عبر الزمن وهذا باستعمال ما يسمى بالأسعار الثابتة.

1. الأسعار الجارية ومؤشر القيمة:

أول حل فكر فيه المحاسبون الوطنيون هو تقويم الوحدات الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال السنة موضوع الدراسة وبعد ذلك دراسة النمو عن طريق مؤشر القيمة.

مثلا: قيمة الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2006 في الجزائر مقومة بالأسعار الجارية لسنة 2006 تساوي 47592,2 مليون دينار، نفس المجمع لسنة 2010 بالأسعار الجارية لنفس السنة (2010) 92969 مليون دينار.

معرفة نسبة ارتفاع الإنتاج الداخلي بالقيمة بين 2006-2010 نستعمل مؤشر القيمة للتعبير عن تغير الإنتاج الداخلي الخام بين السنتين هذا المؤشر يعرف عن طريق العبارة التالية:

$$100 \times \frac{\text{الكمية لسنة: 2010} \times \text{السعر لسنة: 2010}}{\text{الكمية لسنة: 2006} \times \text{السعر لسنة: 2006}}$$

في حالتنا:

$$\text{مؤشر القيمة} = \frac{\text{الإنتاج الداخلي الخام لسنة: 2010 بأسعار سنة: 2010}}{\text{الإنتاج الداخلي الخام لسنة: 2006 بأسعار سنة: 2006}} = 100 \times \frac{92969}{47592,2} = 195,34$$

إذن فالإنتاج الداخلي الخام ارتفع بالقيمة بـ 95.34% بين سنتي 2006 و 2010.

2. الأسعار الثابتة ومؤشر الحجم:

الأسعار الجارية ليست مستقرة من جهة أخرى فإن مجرد مقارنة قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية لسنتين مختلفتين ليست كافية للتفسير السليم لنمو الإنتاج وفي الواقع فإن مؤشر القيمة المحسوب أعلاه يعبر فقط على أن الإنتاج الداخلي الخام ارتفعت قيمته بـ 95.34% بين سنتي 2006 و 2010 ولكن هذا التزايد بـ 95.34% لا يقيس النمو الحقيقي للإنتاج الوطني في الواقع فتزايد 95.34% هو في الواقع جداء تغيرين (التغير الحقيقي بالحجم للإنتاج والتغير في الأسعار بين سنتي 2006 و 2010).

ولمعرفة التغير الحقيقي للإنتاج لابد من تقسيم ارتفاع 95.34% إلى جزئين الأول يحمل على الحجم والثاني يحمل على السعر وبعبارة أخرى يجب إبعاد وإزالة تغير السعر لإظهار تغير الكميات.

وللقيام بذلك يستعمل المحاسبون الوطنيون الأسعار الثابتة

نقوم الإنتاج الداخلي الخام لـ: 2006 و 2010 بنفس نظام الأسعار لسنة مرجعية واحدة (لسنة الأساس) يعني أن نقوم كما لو كانت الأسعار ثابتة على سبيل المثال:

نقوم الإنتاج الداخلي الخام لـ: 2006 بأسعار 2006 = 47592,2 مليون دج والإنتاج الداخلي الخام 2010 لـ: بأسعار 2006 [التي نعتبرها سنة أساس]، والذي يساوي 85509 مليون دج لمعرفة نمو الإنتاج

الداخلي الخام بالحجم نستعمل مؤشر الحجم الذي يعطي معدل النمو الحقيقي للإنتاج الداخلي الخام المعبر عنه بالأسعار الثابتة في 2006 و 2010 والذي يعرف كالتالي:

$$\text{مؤشر الحجم} = \frac{\text{كمية سنة: 2010} \times \text{أسعار سنة: 2006}}{\text{كمية سنة: 2006} \times \text{أسعار سنة: 2006}} = 100 \times \frac{85509}{47592,2} = 179,67$$

إذن فالحجم ارتفع بـ 79.67% بين سنتي: 2006 و 2010 وليس بـ: 95.34%

3. مؤشر السعر:

وأخيرا إذا أردنا أن نعرف التغيرات الحاصلة في السعر بين سنتي: 2006 و 2010 نستعمل مؤشر السعر والذي يعرف بالنسبة التالية:

$$\text{مؤشر السعر} = \frac{\text{كمية سنة: 2010} \times \text{أسعار سنة: 2010}}{\text{كمية سنة: 2006} \times \text{أسعار سنة: 2006}} = 100 \times \frac{92969}{85509} = 108,72$$

والمؤشرات الثلاثة ترتبط مع بعضها بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر القيمة} = \frac{\text{مؤشر الحجم} \times \text{مؤشر السعر}}{100} = \frac{108,72 \times 179,67}{100} = 195,34$$

وهكذا نجد مؤشر القيمة المحسوب سابقا.

4. إزالة أثر التضخم: DEFLATION.

مما سبق نستنتج أنه لإيجاد القيمة الحقيقية للإنتاج الداخلي الخام لـ 2010 يكفي أن نقسم القيمة الاسمية للإنتاج الداخلي الخام على مستوى الأسعار يعني إزالة أثر التضخم من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي بمؤشر السعر المناسب في حالتنا:

$$\text{مؤشر السعر} = \frac{\text{إ.د.خ لسنة: 2010 بأسعار سنة: 2010}}{\text{إ.د.خ لسنة: 2010 بأسعار سنة: 2006}} = 100 \times \frac{92969}{85509} = 108,72$$

من ثم نستنتج أن:

$$\text{الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2010 بأسعار سنة 2006} =$$

$$= \frac{\text{إ.د.خ لسنة: 2010 بأسعار سنة: 2010}}{\text{مؤشر السعر}} = 100 \times \frac{92969}{108,72} = 85528$$

وهكذا نجد قيمة ا.د.خ لـ 2010 المقومة بأسعار 2006.

يمكننا القيام بهذه العملية لإزالة أثر التضخم مع كل الوحدات الاقتصادية كالأستهلاك، الاستثمار بتقسيم القيمة الاسمية على مؤشر السعر المناسب.

القسم الأول: العرض العام لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A)

إن الهدف الرئيسي وليس الوحيد لأي نظام للمحاسبة الوطنية هو ملاحظة وقياس العمليات الاقتصادية التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون بغية إعطاء صورة بسيطة وشاملة في إطار محاسبي متناسق. كما أن إنشاء نظام للمحاسبة الوطنية مثل نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A) يتطلب في المقام الأول تعريف الدولة المعنية أي تحديد الحدود الاقتصادية للفضاء المنظور، وتحديد عناصر هذا الفضاء الاقتصادي.

هذا التعريف يتطلب في المرحلة الأولى تحديد حقل الملاحظة لنظام (S.C.E.A) وبعد ذلك معرفة عناصر هذا الحقل في المرحلة الثانية كالتالي:

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
تحديد حقل الملاحظة	تعريف عناصر حقل الملاحظة	الإطار المحاسبي للملاحظة
- تحديد حقل الإنتاج	- الأعوان: وتكون حسب:	(العلاقة بين العناصر)
- معيار الإقامة	- القطاعات	- معادلات محاسبية
- التحديد الزمني لحقل الملاحظة	- الفروع	- حسابات
	- العمليات: وتحتوي على:	- جداول
	- العمليات على السلع والخدمات	- مصفوفات
	- عمليات التوزيع	
	- العمليات المالية	

الفصل الأول: تحديد حقل الملاحظة

لتحديد هذا الحقل نبدأ أولاً بتحديد حقل الإنتاج ثم نتطرق لمعيار الإقامة ثم التحديد الزمني لحقل الملاحظة كالتالي:

I. تحديد حقل الإنتاج

يختلف مفهوم الإنتاج باختلاف المذاهب الاقتصادية إذ أن لهذا المفهوم دور أساسي في المحاسبة الوطنية لأن تحديده هو الذي من شأنه تمكيننا من حساب وقياس إنتاج دولة ما. تتباين أنظمة المحاسبة الوطنية في تعريفها لحقل الإنتاج لهذا فإن نظام الإنتاج المادي يتميز بضيق مجال الإنتاج في مقابل نظام الأمم المتحدة فمفهوم هذه الأخيرة للإنتاج. إن تعريف الإنتاج يلعب دوراً أساسياً في أي نظام للمحاسبة الوطنية، هذا التعريف يتعلق أولاً بقياس الإنتاج لهذه الدولة المدروسة في حدود أن هذا التعريف يوضح محتوى الخدمات والسلع لهذا الإنتاج، فيقدر ما

يكون حقل الإنتاج واسعا هاما بقدر ما يكون حجم الإنتاج لهذا البلد كبيرا ويقدر ما يكون حقل الإنتاج ضيقا بقدر ما يكون حجم الإنتاج ضئيلا.

ويرتبط أيضا بحقل الإنتاج تعاريف محتوى مختلف الاستعمالات للإنتاج (استهلاك، استثمار، تصدير) وكذلك تعريف وتصنيف الأعوان الاقتصادية في مجموعات متجانسة.

ومن جهة أخرى فإن الإنتاج يولد ليس فقط للسلع والخدمات وإنما أيضا المداخل التي توزع على العناصر والعوامل التي ساهمت في الإنتاج. هذه المداخل تصلح لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية وتمويل التراكم عن طريق الادخار.

ويبدو أيضا أن حقل الملاحظة يرتبط بتعريف حقل الإنتاج.

إن كل الأنظمة المحاسبية الوطنية تعتبر السلع نتيجة نشاط إنتاجي يعني أنها تعتبر أن الإنتاج يشمل السلع المادية (الأشياء والطاقة) ولكن هذا ليس صحيحا بالنسبة للخدمات التي تختلف معالجتها من نظام للمحاسبة الوطنية إلى آخر، بعض الأنظمة تعتبر كل الخدمات إنتاجية يعني أنها تمثل جزءا من الإنتاج (بما في ذلك خدمات الإدارات العمومية مثل التعليم، العدالة والأمن الداخلي والخارجي) وبالنسبة للبعض الآخر فيأخذ موقفا وسطا بين هذين النظامين.

1. تصنيف الخدمات في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

- الخدمات الإنتاجية المادية: وتضم النقل وملحقاته كالمستودعات مراكز ووكالات العبور ... الخ، المواصلات، الفنادق، المقاهي، وسطاء وملحقات التجارة والصناعة، مصالح الدراسات بالنسبة للمؤسسات والبناء كالهندسة المعمارية.

- الخدمات الإنتاجية غير المادية: وهي الخدمات المسوقة الممنوحة للعائلات مثل الحلاقة، السينما، مصالح الطب الخاص.

- الخدمات غير الإنتاجية: وهي الخدمات الممنوحة من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية بشكل مجاني أو شبه مجاني مثل السكن والشؤون العقارية والخدمات المنزلية.

2. مفهوم الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

أخذ (S.C.E.A) موقفا وسطا بين (S.C.P.M) و (S.C.N)، بحيث يعتبر هذا النظام كل نشاط يولد سلعا وخدمات تتبادل أو قابلة للتبادل في السوق هو نشاط إنتاجي.

ويبدو أن (S.C.E.A) يجنح نحو المفهوم السوقي للإنتاج ولكن هناك نوع من الاستثناءات لهذا الاتجاه مثلما توضحه الطريقة التي يعرض بها (S.C.E.A) الخدمات.

3. محتوى حقل الإنتاج:

إن محتوى حقل الإنتاج في (S.C.E.A) يحدد عن طريق النشاطات التالية:

الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الفلاحة والخدمات الإنتاجية المادية وغير المادية، ويستبعد من

حقل الإنتاج كل الخدمات غير الإنتاجية المذكورة آنفا.

ملاحظات:

ننبه هنا إلى أن خدمات المؤسسات المالية والسكن (إيجار) على سبيل المثال تعتبر خدمات مسوقة (موجهة إذن للسوق) ولكنها غير محتواة في حقل الإنتاج لـ: (S.C.E.A) الذي يعتمد تعريف حقل الإنتاج بالرجوع إلى الإنتاج السوقي (الموجهة إلى السوق).

حقل الإنتاج لـ: (S.C.E.A) يتميز إذن بمحتواه الميداني إذ ليس الإنتاج ما تقوله هذه أو تلك النظرية الاقتصادية ولكن هو قائمة للسلع والخدمات موضوعة بشكل اتفاقي والتي يمكن أن تكون موضوعا للتبادل في السوق.

II. معيار الإقامة:

سنحاول الآن تحديد حدود حقل الملاحظة في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية وهو ما يسمى بمعيار الإقامة فحسب هذا المعيار فإن الاقتصاد الوطني يعتبر مجموعة الوحدات المقيمة على مستوى القطر الاقتصادي.

الوحدات المقيمة هي تلك التي لها منفعة دائمة لأكثر من سنة على القطر الاقتصادي ونعني بها الوحدات الحاضرة أو الغائبة مهما كانت جنسيتها ولها نشاط دائم على القطر الاقتصادي.

يعرف القطر الاقتصادي على أنه القطر الوطني الجغرافي الذي تضاف إليه الممثلات الوطنية في الخارج (السفارات والقنصليات) المياه الإقليمية، البواخر والطائرات، سفن الصيد والذي تنقص منه الممثلات الخارجية في الجزائر (السفارات والقنصليات، مقرات المؤسسات الدولية كاليونيسيف واليونسكو ...

ويعتبر من ضمن الوحدات المقيمة ما يلي:

- الموظفون الإداريون والعسكريون في السفارات الجزائرية بالخارج
- الأعدان المحليون (الموظفون في الجزائر) في السفارات الأجنبية بالجزائر.
- السياح الجزائريون في الخارج.
- وكالات المؤسسات الأجنبية الممارسة لنشاط دائم في الجزائر.
- المؤسسات الجزائرية الممارسة لنشاط مؤقت (أقل من سنة) في الخارج.
- المتعاونون التقنيون.

ويستبعد من مجموعة الوحدات المقيمة ما يلي:

- الموظفون الدبلوماسيون والعسكريون الأجانب في الجزائر.
- الموظفون الدوليون في الجزائر كاليونيسيف.
- السياح الأجانب في الجزائر.
- مسافرو الأعمال والزوار الأجانب في الجزائر لمدة أقل من سنة.
- الأعدان المحليون الموظفون في الخارج في السفارات الجزائرية بالخارج.
- العمال الجزائريون المهاجرون.

ملاحظات:

نلاحظ مما سبق أن معيار الإقامة يختلف عن معيار الجنسية.

كما أن حقل الملاحظة في (S.C.E.A) يتمحور حول مجموعة الوحدات المقيمة وبصفة أدق (S.C.E.A) يلاحظ العمليات الاقتصادية التي تقوم بها مجموعة الوحدات المقيمة وهكذا فإن الإنتاج على المستوى الوطني على سبيل المثال يعرف على أنه إنتاج المنتجين المقيمين على القطر الاقتصادي.

III. التحديد الزمني لحقل الملاحظة

بما أن نظرة المحاسبة الوطنية تعتبر نظرة بعيدة (تعالج ما تم فعله)، إضافة لتعدد الأنشطة في الاقتصاد الوطني فمن الصعب بمكان متابعة تلك الأنشطة، فحتى تتمكن من إعداد جداولها وحساباتها فهي تحتاج إلى معطيات وإحصائيات لكن للسنة اللاحقة، والسنة المعتمدة في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية هي السنة التجارية التي تمتد من 01/01 إلى 31/12.

الفصل الثاني: عناصر حقل الملاحظة (الأعوان والعمليات)

حتى تتمكن من تحليل عناصر هذا الفضاء وهي الأعوان الاقتصادية من مؤسسات وعائلات ثم مختلف العمليات الاقتصادية التي تتم بينها أي التي تتم بين الأعوان وفي الواقع أن مجموع الوحدات الاقتصادية هي عديدة ومتعددة ويصعب حصرها كما ان قياس نشاطها بصفة فردية وسنوية مكلف جدا وكذلك الأمر بالنسبة للعمليات الاقتصادية لذلك تلجأ المحاسبة الوطنية إلى تجميع وتصنيف تلك الوحدات في مجموعات متجانسة.

I. أعوان نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (قطاعات، فروع)

لتجميع الأعوان الاقتصادية يعتمد نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية على نوعين من التصنيف هما التصنيف في شكل قطاعات مؤسسية وتصنيف في شكل فروع

1. القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية:

قبل التطرق لهذه القطاعات فانه يجب ضبط المصطلحات التالية:

أ. الوحدة المؤسسية:

لتجميع الأعوان في قطاعات مؤسسية يبدأ المحاسب الوطني بتعريف الوحدة الاقتصادية القاعدية أي الوحدة الاقتصادية الأولية للتجميع والتي تسمى الوحدة المؤسسية [أي مؤسسة، عائلة]. تعرف الوحدة المؤسسية على أنها المركز الابتدائي (الأولي) للقرار الاقتصادي المدعوم باستقلالية القرار في ممارسة وظيفتها الأساسية، (العائلات في إنفاقها الاستهلاكي، المؤسسات في إنتاجها) و/أو التي لها محاسبة كاملة.

ب. القطاعات المؤسسية:

من الواضح أن الوحدات المؤسسية مثلما عرفناها كثيرة ومتنوعة ولهذا نلجأ إلى تجميعها في قطاعات وفق تصنيف مؤسسي يرتكز على الوظيفة الاقتصادية الأساسية لهذه الوحدات ومصدر مواردها الأساسية.

ومن هنا يعرف القطاع المؤسسي على أنه مجموع الوحدات المؤسسية التي لها وظيفة أساسية وتتمتع بخصائص متقاربة بالنسبة لمصدر مواردها الأساسية، وبعبارة أخرى فإن القطاع المؤسسي هو مجموع الوحدات المؤسسية التي لها سلوك اقتصادي متشابه.

يتميز (S.C.E.A) أربعة قطاعات مؤسسية وشبه قطاع (باقي العالم):

- الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية غير المالية: (ش.أ.ش) S.Q.S

- العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة: (ع.م.ف.ص) M.E.I

- المؤسسات المالية (م.م) I.F

- الإدارات العمومية: (ا.ع) A.P

- الخارج أو باقي العالم R.D.M

يستخدم هذا التجميع المؤسسي في قطاعات متجانسة في تحليل سلوكات التوزيع وإنفاق المداخيل وتراكم رأس المال وتمويل الاقتصاد، ولتحليل الإنتاج يلجأ (S.C.E.A) إلى التجميع حسب الفروع.

ج. محتوى القطاعات:

- الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية غير المالية Sociétés et Quasi Sociétés (S.Q.S)

يحتوي هذا القطاع على مجموع الوحدات المؤسسية (مؤسسات) المقيمة والتي نشاطها الرئيسي هو إنتاج السلع والخدمات المسوقة الإنتاجية (بمفهوم (S.C.E.A)) على سبيل المثال تشكل المؤسسات التالية جزء من هذا القطاع: الخطوط الجوية الجزائرية، سيدار، المؤسسات الوطنية للكتاب، نפטال.

أما أشباه الشركات فتحتوي فروع الشركات الأجنبية المقيمة في الجزائر، وكذلك المؤسسات الفردية الهامة التي لها محاسبة تامة والهيئات العامة مثل البريد والمواصلات هذه الأخيرة بالرغم من أنها ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة إلا أنه على الأقل لها نشاط رئيسي هو إنتاج السلع (طوباع) والخدمات (الهاتف، تلغراف) الإنتاجية المسوقة والتي تشكل جزءا من مواردها عن طريق بيع إنتاجها للجمهور.

- قطاع العائلات والمؤسسات الفردية Ménages et Entrep. Indiv (M.E.I)

يحتوي هذا القطاع على نوعين من الأعوان الاقتصادية للعائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة.

- العائلات هي مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي وظيفتها الأساسية هي الاستهلاك أي مجموع المستهلكين الذين يعيشون في أسرة أو مجموعة.

نلاحظ أن العائلة لا تمسك محاسبة تامة وإنما تتمتع باستقلالية القرار في نفقاتها، تسيير ممتلكاتها، ولهذا السبب تعتبر العائلة وحدة مؤسسية.

- المؤسسات الفردية الصغيرة وظيفتها الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية المسوقة المرتبطة بقطاع العائلات.

سبب هذا الربط بين العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة هو أن المؤسسات الفردية الصغيرة ليست لها محاسبة كاملة من جهة ومن جهة أخرى لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية المنفصلة عن شخصية المالكين [محامون، أطباء، حرفيون، التجار الصغار، الفلاحون الصغار].

Institutions Financière (I.F)**- المؤسسات المالية**

ينكون هذا القطاع من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي وظيفتها الأساسية تمويل الاقتصاد وتشمل البنك المركزي، البنوك الأولية، (ب.و.ج، بدر، ب.خ.ج، ق.ش.ج) الخزينة العمومية، المؤسسات المالية الأخرى، (صندوق التوفير، البنك الجزائري للتنمية، وأخيرا شركات التأمين).
ونشير إلى أن الوظيفة الأساسية لشركات التأمين هي تأمين الأعوان الاقتصادية ضد الأخطار المختلفة (حوادث، حرائق، ... الخ) هذه المؤسسات لا تساهم بشكل واضح في تمويل الاقتصاد.

Administrations Publique (A.P)**- الإدارات العمومية**

وتتكون من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي وظيفتها الاقتصادية الأساسية هي توفير الخدمات غير المسوقة بشكل مجاني أو شبه مجاني للمجموع (تعليم، أمن داخلي وخارجي، عدالة) وإعادة توزيع المداخيل والثروات الوطنية (عن طريق الضرائب، الرسوم والمساعدات).
يشمل هذا القطاع الإدارات المركزية (الوزارات) الإدارات المحلية، إدارة الضمان الاجتماعي، المنظمات الاجتماعية لخدمة العائلات (نقابات، جمعيات رياضية).

Reste du Monde (R.D.M)**- الخارج أو باقي العالم**

هو مجموع الوحدات غير المقيمة (عائلات، مؤسسات، إدارات) والتي لها علاقات اقتصادية مع الوحدات المقيمة.
هذا العون ليس قطاعا بالمعنى الصحيح ما دام أنه يشمل عدة وحدات مؤسسية غير متجانسة تظهر حسابات الخارج بشكل إجمالي التدفقات بين الاقتصاد الوطني وباقي العالم.

2. الفروع

يستعمل (S.C.E.A) تصنيفا آخر بغية استخدامات أخرى تتعلق بتحليل السلوك، هذا التصنيف هو التجميع على أساس الفروع، وهذا التصنيف الثاني للأعوان الاقتصادية يستخدم في تحليل الإنتاج. ولكن قبل شرح ما نعنيه بالفروع لابد من إعطاء بعض التعاريف التي نراها ضرورية لاحقا.
أ. مفهوم الناتج:

تجمع السلع والخدمات ذات الطبيعة المتقاربة والتي تنتمي إلى نفس العائلة في عدد من الأصناف [الأفواج] متجانسة ما أمكن تسمى "النواتج" وهذا المفهوم المعطى للناتج يختلف عن الاستعمال الشائع لهذا المصطلح فالناتج يعرف الآن على أنه مجموعة السلع و/أو الخدمات المختلفة ولكن ذات الطبيعة المتقاربة. ناتج المحروقات = فرع المحروقات.

مثال: ناتج الزراعة يشمل القمح، الشعير، البرتقال، التفاح، الطماطم... إذن كل السلع الزراعية: الحبوب، فواكه، خضر...

- ناتج الصناعة الزراعية الغذائية يشمل المربي، عصير الفواكه والمصبرات...

ملاحظة: فروع التجارة ليس له ناتج.

ب. مفهوم المدونة NOMENCLATURE

تصنف هذه النواتج في مدونة للنواتج والتي هي عبارة عن قائمة مرقمة للنواتج المأخوذة من قبل المحاسبة الوطنية.

عدد المراكز (أو عدد النواتج) المأخوذة يتغير ويتعلق بدرجة التجميع في المدونة والذي يرتبط بالحاجات النوعية للمستخدم.

وفي الواقع فإن المدونات يمكن أن تستخدم حسب حاجات التحليل. ومن ثم فبإمكاننا وضع مدونة بأربعمئة ناتج ويمكن أن تختزل في مدونة من 100 ناتج.

ولهذا السبب نجد أن (S.C.E.A) استعمل مدونة النواتج ذات مستوى تجميعي من 18 ناتجا عند تحليل الإنتاج في جدول المدخلات والمخرجات.

ج. وحدة الإنتاج المتجانس:

لابد من الملاحظة في البداية أن الوحدة المؤسسية لا تبقى الوحدة الأولية للتجميع، وهذا الدور سوف تقوم به ما نسميه بوحدة الإنتاج المتجانس والتي تعرف على أنها خلية تقنية للإنتاج متخصصة في إنتاج ناتج من المدونة.

يمكن أن تكون هذه الوحدة مؤسسة بأكملها أو جزءا من المؤسسة (ورشة، فرع، جزء) ينتج نفس الناتج من المدونة المعتمدة.

1.2. تعريف الفروع

نعرف الفروع إذن بالرجوع إلى مدونة النواتج ولكل مركز من المدونة نلحق به فرعا وفرعا واحدا فقط ينتج كل السلع أو الخدمات المناسبة للمركز المعتمد، إذن يمكن أن يعرف الفرع على أنه مجموع وحدات الإنتاج المتجانسة والتي تنتج نفس الناتج (دون سواه) من المدونة لكن يمكن أن تتوافق وحدة إنتاج متجانسة مع وحدة مؤسسية كاملة أو مع جزء منها.

كما يمكن أن تتكون الوحدة المؤسسية من مجموعة وحدات إنتاج متجانسة وكل منهما تنتج سلعة أو خدمة مختلفة.

هذه الوحدات المؤسسية تقسم باعتبار الفروع بحسب النواتج المختلفة المكونة لإنتاجها. فمثلا مؤسسة تصنع الصلب والكهرباء فهي جزء من فرع النواتج التعدينية بالنسبة لإنتاجها الصلب، وفرع الكهرباء بالنسبة لإنتاجها الكهرباء.

ومن هنا ينتج أن فرع الإنتاج هو مكون من مجموعة المؤسسات أو أجزاء المؤسسات التي تنتج نفس الناتج.

2.2. فروع نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية:

يأخذ نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بأربعة أنواع من الفروع هي:

1. فروع الإنتاج التي تضم كل وحدات إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية بما في ذلك المؤسسات الفردية الصغيرة (مثلا فروع المحروقات، التجارة).
2. فروع الخدمات المسوقة غير الإنتاجية: خدمات المؤسسات المالية، السكن، الشؤون العقارية.
3. الفروع غير المسوقة للإدارات العمومية.
4. فروع العائلات.

ملاحظات:

رأينا فيما سبق أن هناك تقابلا ثنائيا بين النواتج والفروع وهذا ما يستلزم أن عدد الفروع مساو لعدد نواتج للدوائية المعتمدة ولكن هناك استثناءات:

- الأول فروع التجارة الذي لا يقابله أي ناتج وسوف نرى لماذا عند دراستنا لجدول المدخلات والمخرجات، ولهذا نرى أن جدول المدخلات والمخرجات الجزائري يحتوي في شكله على 18 ناتجا و 19 فرعا (+18 فرع التجارة).
- ففرع التجارة إنتاج يتمثل الهوامش التجارية ولهذا نقول أن فرع التجارة له إنتاج وليس له ناتج
- الثاني يتعلق بالفروع غير الصافية التي تضم نواتج مترابطة أي التي تصنع في آن واحد ولكن طبيعة استخدامها مختلفة على سبيل المثال: إنتاج الصلب يقتضي إنتاج الغاز للأفران العالية، في هذه الحالة نقول أن الغاز هو منتج في فروع أجنبي لأن إنتاجهما من الناحية التقنية غير قابلة للفصل.
- ففرع الصلب إذن هو غير صاف والغاز يعتبر ناتجا حتميا ومن هنا فإن إنتاج الفروع غير الصافية يتكون من النواتج المميزة للفروع التي نضيف إليها النواتج الحتمية.

II. العمليات الاقتصادية

مثلا رأينا في تجميع الوحدات الاقتصادية (مؤسسية أو للإنتاج) في عدد قليل من الأعوان لابد أيضا من تجميع العمليات التي تجريها تلك الأعوان (إنتاج، استهلاك، دفع الأجور، منح القروض) في مجموعات متميزة ومتجانسة حسب طبيعة العملية الاقتصادية بشكل يسهل تحليل السلوك والتحليل الهيكلي، يتم هذا التجميع باحترام مدونة العمليات وبهذا نصل إلى ثلاث مجموعات كبرى متجانسة للعمليات كل منها مقسم إلى أجزاء تسمح بتحديد أكثر دقة وتحديد أفضل لمحتوى كل نوع أساسي من العمليات.

هذه المجموعات هي العمليات على السلع والخدمات، عمليات التوزيع، والعمليات المالية.

1. العمليات على السلع والخدمات:

هي كل المعاملات التي تخضع لها السلع والخدمات الإنتاجية المتاحة للبلد خلال فترة زمنية مختارة (عادة ما تكون السنة المدنية) كما تخبرنا على مصدر وطبيعة موارد البلد من السلع والخدمات واستخداماتها أيضا نميز في هذه الحالة بين الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمارات، تغيير المخزون، الصادرات والواردات.

2. عمليات التوزيع:

هي كل المعاملات التي يكون موضوعها توزيع أو إعادة توزيع المداخل من بين الوحدات المؤسسية (من بين هذه العمليات نذكر الأجور المدفوعة للعائلات، الضرائب المجموعة من قبل الإدارة).

3. العمليات المالية:

هي كل المعاملات التي تظهر التغيرات في قروض وديون الوحدات المؤسسية للبلاد خلال فترة زمنية معينة. نذكر على سبيل المثال: الودائع في الحسابات البنكية، القروض، الإقتراضات، وسوف نرى لاحقا وبتفصيل أكثر الثلاثة أنواع من العمليات: على السلع والخدمات، والتوزيع والمالية.

الفصل الثالث: طرق التسجيل المحاسبي

ونجد فيه الاتفاقيات المحاسبية الأساسية والحسابات كالتالي:

I. الاتفاقيات المحاسبية الأساسية:**1. المحاسبة ذات القيد المزدوج:**

تستمد التقنيات المحاسبية للمحاسبة الوطنية من محاسبة المؤسسات التي تطبق مبدأ المحاسبة حسب القيد المزدوج. فحسب هذا المبدأ كل عملية لا بد أن تقيد مرتين لتحدد موضوع العملية الحقيقية (أي التدفق المادي) وتحدد أيضا مصدر هذا التدفق.

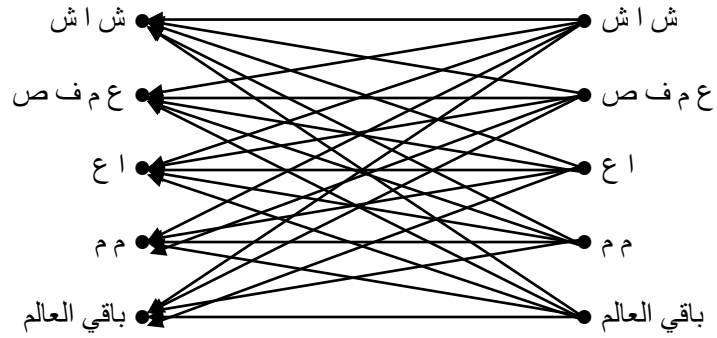
وقيد ثاني أيضا يبين المقابل المالي للعملية يقوم بهذين القيدان القطاعان المؤسسيان المعنيان بالعملية محل الدراسة كل على حدة لكن في الواقع فإن المحاسبة الوطنية لا تطبق بدقة مبدأ المحاسبة ذات القيد المزدوج. فالخلل في الإعلام الإحصائي أدى بالمحاسبة الوطنية إلى إدخال تبسيط مفاده التسجيل المنفصل للعمليات المالية.

تبين المحاسبة الوطنية لكل عون اقتصادي موضوع كل عملية اقتصادية معبرا عنها بالوحدات النقدية حسب مدونة العمليات على السلع والخدمات وعمليات التوزيع بقيدتين متناظرين يتقاصان بحيث أن حساب كل عملية يكون متوازنا (أي مجموع الموارد مجموع الاستخدامات).

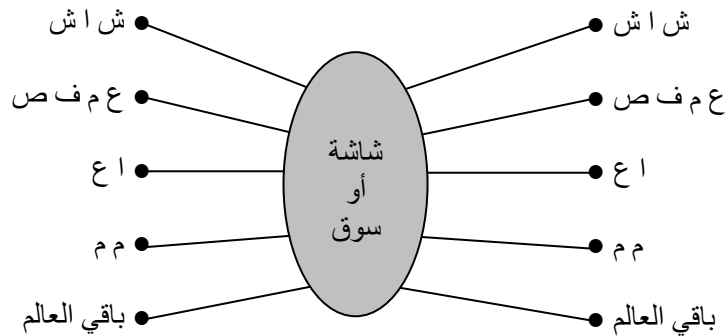
2. مبدأ الحسابات الشاشة:

إن عملية متابعة العمليات المعبرة عن التدفقات بين كل القطاعات المؤسسية هي عملية معقدة وغير ممكنة نظرا لأن الإعلام الإحصائي غير كاف. لهذا تلجأ المحاسبة الوطنية إلى إدخال تبسيطات إضافية ترمي إلى استعمال حسابات الشاشة بهدف تقليص عدد التدفقات الحاصلة. فالهدف حسب هذا المبدأ ليس هو وصف كل التدفقات.

فبدلا من وصف كل العلاقات المباشرة بين كل الأعوان فإننا نجمع كل العمليات ذات الطبيعة الواحدة والتي يقوم بها قطاع معين في قيد واحد من خلال إدخال الحساب الشاشة بين القطاعات. نفترض أن عملية توزيع ما تمت بين القطاعات المؤسسية الخمسة حسب الشكل التالي:



وهكذا يمكننا تخيل العدد الهام من التدفقات الواجب معرفتها وتسجيلها وهي عملية مستحيلة فضلا عن عدم كفاية المعلومات التي تسمح لنا بتحديد القطاعات مصدر التدفقات والقطاعات مآل التدفقات. ولهذا فإن المحاسبة الوطنية حاولت أن تختصر عدد التدفقات الواجب تسجيلها بوضع الحسابات الشاشة. فبدلا من اعتبار كل التدفقات للأعوان الموجودة نتخيل أن هناك سوقا سوريا (شاشة) بين القطاعات يخفي العلاقات التي تربطها. ولكل عملية نعتبر أن هناك تدفقين فقط لكل قطاع ومن هنا فإن العدد الكلي للتدفقات يصبح يساوي $2 \times$ عدد القطاعات، وهو شيء بسيط بالنظر إلى ما رأيناه سابقا.



II. حسابات القطاعات

1. الحساب العام للقطاعات

الحساب العام للقطاع هو حالة محاسبية في شكل T تضم عمودين مرتبة كل العمليات التي يجريها هذا القطاع خلال الفترة المحاسبية المعتمدة. بالنسبة للعمليات غير المالية فإن العمود الأيمن هو الموارد ونسجل فيه كل العمليات التي تتناسب مع إدخال النقود (العمليات التي تولد موارد نقدية) بالنسبة للقطاع محل الدراسة. العمود الأيسر يسمى الاستخدامات يسجل كل العمليات التي تشكل مخرجات نقدية.

بالنسبة للعمليات المالية فإن العمود الأيمن يسمى تغير الديون وبالنسبة للعمود الأيسر يسمى تغير الدائنية Créances. وكل حساب لا بد أن يكون متوازنا وذلك بإضافة رصيد، ويمكن أن يأخذ الحساب الشكل الموالي لمؤسسة للعمليات غير المالية.

استخدامات	موارد
تعويضات الأجراء ضرائب مرتبطة بالإنتاج استهلاك إنتاجي تراكم خام للأصول الثابتة مشتريات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية الرصيد = قدرة تمويل (+) أو احتياج تمويل (-)	إنتاج خام إعانات الاستغلال المستلمة تحويلات رأسمالية صافية
المجموع	المجموع

2. الحسابات الجزئية للقطاعات:

يبين الحساب العام كل العمليات التي يجريها قطاع ما مع باقي القطاعات دون تحديد هذه الأخيرة، ولكن من أجل إبراز بعض الوظائف الاقتصادية الأساسية والسماح بتحليل للسلوك نقوم بتقسيم هذا الحساب إلى عدة حسابات جزئية وعددها خمسة:

- حساب العمليات المالية (الحساب المالي) وأربعة حسابات للعمليات غير المالية.

الحساب المالي لقطاع ما يبين كل العمليات المالية التي يجريها هذا القطاع وهو آخر الحسابات الجزئية الخمسة.

العمليات غير المالية مجسدة في أربع حسابات أخرى وهي: حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، حساب المداخل، والنفقات، حساب التراكم.

هذه الحسابات تتم فصل فيما بينها عن طريق أرصدها فكل حساب رصيد يحقق التوازن ويكون مصدر

ربط بين كل حسابين متتاليين حسبما هو مبين أدناه.

1. حساب الإنتاج

استخدامات	موارد
<i>CP</i> استهلاك إنتاجي <i>VAB</i> الرصيد = قيمة مضافة خام	<i>PB</i> إنتاج خام
المجموع	المجموع

2. حساب الاستغلال

استخدامات	موارد
<i>RS</i> تعويضات الأجراء <i>ILP</i> ضرائب مرتبطة بالإنتاج <i>EBE</i> الرصيد = الفائض الخام للاستغلال	<i>VAB</i> القيمة المضافة الخام <i>Sub</i> إعانات الاستغلال المستلمة
المجموع	المجموع

3. حساب المداخل والنفقات

استخدامات	موارد
مشتريات السلع والخدمات الإنتاجية للأنشطة غير الإنتاجية مشتريات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية (الإيجارات) الرصيد = الادخار الخام <i>EB</i>	الفائض الخام للاستغلال <i>EBE</i>
المجموع	المجموع

4. حساب التراكم

استخدامات	موارد
تراكم خام للأصول الثابتة تغير المخزون تحصيلات صافية من الأراضي تحصيلات صافية من الأصول المعنوية الرصيد = قدرة تمويل (+) أو احتياج تمويل (-)	ادخار خام. تحويلات رأسمالية صافية
المجموع	المجموع

5. الحساب المالي

التغير الصافي للديون		التغير الصافي للحقوق
.....	نقود قروض رصيد الحقوق والديون
المجموع		المجموع

وهكذا فإن رصيد حساب الإنتاج يصبح موردا لحساب الاستغلال ورصيد حساب الاستغلال يصبح موردا لحساب المداخل والنفقات ورصيد هذا الحساب هو مورد لحساب التراكم، وتستخدم القطاعات المؤسسية الحسابات كالتالي:

المالي	التراكم	المداخل والنفقات	الاستغلال	الإنتاج	الحساب القطاعات
×	×	×	×	×	ش.ا.ش (S.Q.S)
×	×	×	×	×	ع.م.ف (M.E.I)
×	×	×			ا.ع (I.F)
×	×	×			م.م (A.P)
					باقي العالم (R.D M)

ملاحظات:

- بالنسبة لباقي العالم يمكن تسجيل عمليات التبادل معه في حساب واحد يطلق عليه حساب العمليات مع الخارج.
- نرى أن القطاعين المنتجين (ش.ا.ش و ع.م.ف) وحدهما لهما حسابي إنتاج واستغلال.